

Distr.: General  
30 July 2008  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه القرار الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في دورته غير العادية المعقودة على مستوى وزراء الخارجية في مقر الجامعة العربية في القاهرة بشأن طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس السودان (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى الحمصاني  
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ

١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

بعد إطلاعها على مذكرة الأمانة العامة،

وبعد استماعه إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان حول تطورات

الوضع بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية،

وإذ يؤكد على:

- قرارات القمم العربية بشأن دعم السلام والوحدة والتنمية في السودان،
- أهمية إيلاء أولوية لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور وفي كافة أنحاء السودان،
- ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه ودعم المساعي الرامية لتحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه،
- وإذ يحذر من الآثار الخطيرة على عملية السلام الجارية في السودان جراء تقديم مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية طلب توقيف في حق فخامة الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان.

وإذ يحذر أيضا من أن هذا الإجراء من شأنه أن يوجه رسالة سلبية إلى حركات

التمرد المسلحة، بما يؤدي إلى التصلب في مواقفها الراضية للانضمام للعملية السياسية،

وإذ يؤكد على استقلال القضاء السوداني ومهنيته وقدرته على تحقيق العدالة الناجزة،

يقرر

- ١ - التأكيد على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله ومطالبة جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عمليا ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه.
- ٢ - التضامن مع جمهورية السودان في مواجهة أية مخططات تستهدف النيل من سيادته ووحده واستقراره وعدم قبول الموقف غير المتوازن للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الطلب الوارد في مذكرته المرفوعة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- ٣ - التأكيد على أهلية القضاء السوداني واستقلاليتته، صاحب الولاية الأصيلة في إحقاق العدالة، وفي ضوء المحاكمات التي جرت يدعو إلى استكمال المحاكمات وتحقيق العدالة الناجزة. بمتابعة من جانب جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.
- ٤ - التأكيد على رفضه لأي محاولات لتسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقال من سيادة الدول ووحدتها وأمنها واستقرارها ورموزها الوطنية.
- ٥ - الطلب من مجلس الأمن، تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتوخي الحذر الشديد في التعامل مع الأوضاع في السودان خلال المرحلة القادمة، وعدم إتاحة الفرصة لأي طرف أو عمل أو إجراء يؤدي إلى تقويض جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور، أو خلق مناخ من عدم الاستقرار في البلاد يهدد مستقبل جهود حفظ السلام في دارفور أو في جنوب السودان.
- ٦ - المطالبة بإعطاء أولوية لإنجاز التسوية السياسية وضرورة تفعيلها، والدعوة إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لدفع العملية السياسية في دارفور ووضع خريطة طريق وإطار زمني لتنفيذها. ودعوة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالمشاركة مع جامعة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات العملية نحو عقد هذا الاجتماع.
- ٧ - قيام الأمين العام بعرض خطة التحرك التي تم الاتفاق عليها على الحكومة السودانية خلال زيارته للسودان يوم ٢٠ تموز/يوليه الجاري.
- ٨ - الطلب من الأمين العام مواصلة الاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتأمين تحرك مشترك يستهدف التعامل مع الوضع بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية والعمل على تحقيق المصالحة الأهلية واستعادة السلام الاجتماعي في دارفور ومواجهة ما قد ينشأ من تداعيات تؤثر سلباً على الاستقرار في السودان والعملية السياسية في دارفور وجهود حفظ السلام.
- ٩ - تكليف الأمين العام واللجنة الوزارية الخاصة بالسودان بالاستمرار في متابعة الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.
- ١٠ - يبقى المجلس في حالة انعقاد لمتابعة تطورات الموضوع.